براءة مبارك؟!

" فى القضية الساخنة المعروفة اعلاميا بـ"محاكمة القرن" والتى يحاكم فيها الرئيس الاسبق محمد حسنى مبارك ونجليه (علاء وجمال مبارك)ووزير داخليته حبيب العادلى و٦ من مساعدى الاخير لاتهامهم بقتل المتظاهرين السلميين ابان ٢٥ يناير ٢٠١١ للاسف الشديد لم يجزم ممثل النيابة السيد المستشار/ وائل حسين فى مرافعة النيابة تلك المسألة عندما علق الاجابة " اننا حتى ولو اختلفنا فى المسمى ثورة ام غير ثورة ، فالفيصل هو سقوط الدستور والنظام الحاكم. وتابع " هذة الثورة العظيمة قد ادت الى خلع المتهم الاول وتنحيته عن منصب رئيس الجمهورية بعد ان كان متمسكا بتلابيب الحكم، وسقطت معه كل دعائم نظامه وتولى المجلس العسكرى شئون البلاد ، كما رد المستشار وائل حسين ممثل النيابة بأن " الثابت ان البلاد قد شهدت من ٢٥ يناير حتى ١١فبراير٢٠١١ ثورة عارمة ضد النظام الحاكم للبلاد ، نتيجة تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وللمطالبة بالعيش والحرية والكرامة ، هذا يدفعنا الى ان نسأل أنفسنا.. "

هل ٢٥يناير ٢٠١١ ثورة أم غير ثورة ؟!

هل مبارك خلع أم تنحى أم تخلى عن منصب الرئاسة وفقا للدستور؟

فوزى عبدالنبى

قيام بعض الافراد فى بعض المناطق (كمنطقة ناهية بالجيزة + السويس + الاسكندرية)وليس شعب مصر يوم ٢٥ يناير٢٠١١ بالمناداه بمبادىء نبيله يطمح اليها الكثير من ابناء هذا الشعب الا وهى عيش .. حرية.. عدالة اجتماعية. عشناها جميعا ، وتمنيناها ، وسعينا الى المطالبه بها بعد ان سلمنا بها بعد ان عجزنا وفشلنا لخوفنا ورعبنا وجبننا من مبارك ونظامه لم نستطع كسياسيين وقانونيين واعلاميين واساتذة جامعات ووطنيين وحزبيين مواجهته او مواجهة حزبه او مجلسى شعبه وشورته وهو ما سيحاكمنا عليه التاريخ واولادنا فلعل تحدى مبارك للشعب فى عدم تفعيل نصوص الدستور الخاصة بتعيين نائب له على مدار ٣٠ عام يسأل عنه الان كل من يتشدق بالديمقراطية ،وكل من يطالب بمحاكمة مبارك عن" قتل المتظاهرين" وهو يعلم انه برىء منها "كما برىء الذئب من دم ابن يعقوب" ، فهل الافاقة بعد ٣٠ عام من الغيبوبه ومن الخوف ومن الجبن تعطينا الحق فى التشدق الان بمفاهيم بعيدة كل البعد عن الواقع او القانون او الدستور او المساءلة . فالمادة ١٣٩ من الدستور تنص على " لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم.....الخ هل استطاعنا كقانونيين او دستوريين او سياسيين او اعلاميين او حزبيين ألزام مبارك على تفعيل نص الدستور ؟!! والمادة ٨٢ " اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته اناب عنه رئيس الجمهورية .والمادة ٨٥ " يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى او بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث اعضاء مجلس الشعب على الاقل، ولايصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس . ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام...الخ. هل استطاعنا الزام او اجبار مبارك على احترام نصوص الدستور بتعيين نائب له!!؟ لقد ارتكبنا الخطيئة فى حق انفسنا تجاه مبارك بترك العنان له دون مساءلة او محاسبة وهو ما جعله يتمسك بتلابيب الحكم، بل وصل به البجاحة الى القول "انه لم يجد من هو كفء لتولى منصب نائب رئيس الجمهورية " وهذا القول الذى صدر من مبارك لآحمد جار الله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية فيه اهان بشعب بأكمله هل تم محاسبته على قوله ؟! نجد الاجابة بلا هذا المسلك كان يقتضى منا محاسبته محاسبة سياسية عن تلك الافعال والاقوال ، وللاسف لا القانون ولا الدستور يوجد به نص يحاكم رئيس الجمهورية عن افعالة السياسية وانما يوجد نص على محاسبته جنائيا وهو نص المادة ٨٥ من دستور ١٩٧١،وهو ماجعل مبارك يحاسب الان على جريمة قتل المتظاهرين التى لا وجود لها فى حق مبارك. حتى ولو ارادنا محاسبته على تلك الجريمة ، فيجب ان نفصل بين معيار حماية الامن القومى للبلاد وحماية افراد او جماعات دينية متطرفة او منظمات حقوقية كاد ان تضيع معهم كيان ووجود وهيبة الدولة المصرية .

والمعيار الاول هو"حماية الامن الوطنى" الاجدر والاولى بالرعاية والاهتمام خاصة ان هؤلاء الافراد او الجماعات او المنظمات الحقوقية كان وراءهم مخطط شيطانى محلى واقليمى وعالمى لتدمير الهوية المصرية ،والهوية العربية ،والهوية الوطنية ، وهوية الازهر ، حيث استطاع رواد هذا المخطط الشيطانى وأعوانهم ان يبثوا سمومهم واحقادهم وخبثهم ومكرهم فى نفوسنا حتى كدنا ان نجمع على ان ما يقوموا به ثورة من اجل الاذدهار ، ثورة من اجل الارتقاء ، ثورة من اجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية ، ثورة من اجل رفاهية الشعب المصرى ، ثورة من اجل الديمقراطية ، ثورة من اجل تداول السلطة ، ثورة من اجل المواطنة وهى ذات الاسطوانه المشروخة التى بثت لدى العراقيين فصدقوها وسلموا بها حتى حفروا قبر لآنفسهم ولدولة العراق ودفنوا أنفسهم والعراق فيه واللى برده بيصوتوا علي خيبتهم ووكستهم واعدائهم من الايرانيين والاسرائليين والامريكيين والاتراك والقطريين بيضحكوا على ما اوصلوا أنفسهم اليه من ضياع وانهيار وتشتت وتمزق ومن مذلة ومهانة وندامه وهو الامر الذى كدنا ان نصدقه بالنسبة لحالتنا أيام ٢٥و٢٦و٢٧ و٢٠١١/٢/٢٨ بعد ان أقنعنا بعض الاعلاميين من الطابور الخامس وبعد ان اقنعنا بعض السياسيين الحاقدين على مبارك ونظامه ، وبعد ان اقنعنا اصحاب الاجندات الخاصة الذين يعيشون بينا ، وبعد ان اقنعتنا الخنذيرة على فضائياتها ، وبعد ان اقنعتنا كذبا وزورا المحطة الانجليزية والالمانية بأستحواز مبارك على ٧٠ مليار دولار ، وبعد ان اقنعونا بأن اموالنا منهوبة من مبارك ونظامه ، وبعد ان اقنعونا ان مبارك يبيع الغاز بابخس الاسعار للدولة العبرية وللاسف أمنا بتلك الخرافات والخزعبلات والشطحات فى غيبة من الزمن والغفلة ، وانساق البعض منا راء تلك الشطحات وبدء يتفاخر ويتباهى بأن ماحدث فى ٢٥يناير ٢٠١١ ثورة لكن الحقيقة ان ماحدث فى ٢٥ يناير هو ثورة على الدولة المصرية .. ثورة على كيفية تدميرها .. ثورة على سرعة انهيار مؤسساتها العسكرية .. ثورة على تمزيق اواصر الدولة المصرية بدءا من سيناء وانتهاءا بحلاليب وشلاتين .. ثورة على ابناءها وشبابها وشيوخها ورجالها بقتلهم دون ذنب اقترفوه .. ثورة على تغيير المفاهيم الوطنية التى تربينا عليها وتعلمناها من اباءنا المؤسسين للدولة المصرية ..ثورة على مقدساتنا ..ثورة على هويتنا العربية ... ثورة على قوميتنا العربية .. ثورة على المبادىء والقيم التى تربينا عليها منذ الاف السنين فالتسليم بها والانسياق وراءها وفق مخططها الشيطانى كاد ان نضيع معه وتضيع معه دولتنا وتضيع معها عزتنا وكرامتنا كما ضاعت العراق التى كانت فى يوم من الايام "واحة"يعيش على ارضها أكثر من خمسة مليون مواطن مصرى يعولوا أكثر من عشرة مليون فى مصر ، واستطاعوا ان يبنوا قراهم على النمط الحديث وفق الدنانير العراقية ، أو كما ضاعت ليبيا التى كان يتباهى بها القذافى والتى كانت مفر لاساتذة الجامعات المصرية لتحسين مستوى معيشتهم والان أصبحت محل سفك لدماء الابرياء وسيطرت عليها المليشيات والعصابات المسلحة ، او كما ضاعت تونس وسيطرت عليها الجماعات الاسلامية فى مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أو كما ضاعت اليمن وانقسمت بين الشمال والجنوب وسيطرت الحوثيين وغيرهم على المناقط التى يسيطروا عليها دون وجود للدولة ، او كما ضاعت السودان وانقسمت الى قسمين سودان الشمال وسوان الجنوب !!؟ او كما جرى ويجرى فى سوريا على يد الاسلاميين المتطرفيين المدعومين من الامريكان والاتراك والقطريين لتمزيق سوريا واسقاط الدولة السورية ولقد شاهدنا ما قام به القائمين على امور البلاد بعد ان تخلى مبارك يوم ٢٠١١/٢/١١ الى ان استقرت الامور بدءا من يوم٢٠١٣/٦/٣٠ فقد شاهدنا القتل والسحل والذبح من تلك الجماعات التكفيرية للابرياء المصريين ، وسعيهم الى ضرب مفاصل الدولة المصرية للاسراع الى سقوط الدولة ، القضاء كان محل الطعن والاستهزاء والاستخفاف به على القنوات التليفيزيونية من هب ودب من عامة التكفيرين او السلفيين او جماعة صهيون الارهابية ، والشرطة ضربت فى معقلها وكان وزيرها محل استهزاء واستخفاف من حازم ابو اسماعيل واعوانه على الملاء دون خشية او خوف فى عهد الاخوان ووصلت بهم البجاحة الى قولهم انهم سيعزلونه وقد تم فعلا ما سردوه على الملاء من تحدى ، وكذلك التعدى على الجيش المصرى وقتل ابنائه والاستهزاء به من قبل محمد بديع مرشد الجماعة وهاج الجيش على ما سمعوه منه الا انه أعتذر عما بدر منه الا ان اعتذاره لايمسح ما بدر منه ، ثم البجاحة والوقاحة من السلفيين امام المحكمة الدستورية وهى أكبر صرح فى مصر والعالم فى عبارة شهيره موجها لرئيس الجمهورية " اعطنا اشارة واحنا نعبيهم فى شيكارة" ثم فتوى البعض بحل دماء رجال القضاء واسرهم وحرق بيوتهم ثم فتوى البعض بقتل ضباط وجنود الجيش والشرطة .

ثم تعسكر الاسلاميين التكفيريين والسلفيين امام مدينة الانتاج الاعلامى لتأديب ومحاسبة الاعلاميين دون خشية او خوف او رادع كأنهم يعيشون فى دولة داخل الدولة ، ثم رمى اطفالنا واولادنا من على الاسطح والمنازل واصطياد المصريين من الشوارع بضربهم بأعيرة نارية وهم فى شرفات بيوتهم هل يعد ذلك ثورة فى نظر عقلاء وحكماء الامة المصرية لا والف لا مهما ذهبت الشطحات واراء القوى الوطنية والثورية التى خرجت وحرقت ودمرت مؤسسات الدولة المصرية فلن نعترف بها ثورة ، ولانكسبها ولانضفى عليها فيما بعد ثورة شعبية لانها لاتمثل شعب مصر طالما اكتسبت طابع المؤامرة والخيانة للوطن من يوم بدءها ، وهو ماصرح به المشير طنطاوى والسيسى والقائمين على امور البلاد من قادة عسكريين او أمنيين وسياسيين امام القضاء من ان ما شاهدته مصر هو امر فظيع لم نعرفه ولم يعرفه احد من قبل انها المؤامرة الكبرى فى حق هذا الشعب الطيب من قبل اناس لايحبون ولاينتمون الى هذا الوطن الذى كاد ان يضيع على ايدى شرذمة ضالة جاءت لتنفيذ اجندة اجنبية واحتضنها اصحاب النفوذ ذوى النفوس المريضة فى الوطن تمثل ذلك فى سعيهم الى أسقاط الدولة فالكل يعلم جيدا ان شعب مصر يوم ٢٥يناير ٢٠١١ لم يتحرك ، ولم يسعى الى الخروج على النظام ?أسوة بما حدث منه يوم ٣٠/يونيو/٢٠١٣ ?ولم يسعى الى أسقاط مؤسسات الدولة المصرية كما رأينا من حرق اقسام جمهورية مصر العربية ، وحرق ملفات أمن الدولة المصرية ، وحرق مبنى الحزب الوطنى بالتحرير ، وحرق اكمنة الشرطة المصرية فى جميع ارجاء مصر .فلا يمكن بعد ان رأينا بأم اعينا حرق مصر بأيدى مصرية واجنبية ان نضفى على تلك الافعال التى عشناها من يوم ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ والتدخلات الاجنبية فى الشان المصرى من حين لاخر عبارة ثورة والا اخطئنا فى حق انفسنا وحق بلادنا وفى حق اولادنا وفى حق الاجيال القادمة .

لاشك ان الشعب المصرى لم يخرج عن بكرة ابيه لاسقاط مبارك يوم ٢٠١١/١/٢٥ كما حدث مع مرسى عندما خرج أكثر من ثلاثين مليون مصرى يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ طالبين اسقاطه فى يوم وليلة وسقط دون شفقة او رحمة . دليلنا تعاطف شعب مصر مع مبارك بعد القاء خطابه الى الامة المصرية ، مما دفع المتأمرين ، والمتحماسيين ، والمتامريكين ، والمتأقطرين ، والمتأتركين الى احداث واقعة الجمل ونسبتها الى مبارك ونظامه!! وهو ما دفع الشعب بعد ان جيش الاعلام من الفاسدين لزعزعة نفوس المصريين الى رفض وجود مبارك على منصب الرئاسة ، وهذا المسلك الذى سطر ونسج وارتكب بأختلاق موقعة الجمل يعد غش وتحايل وتضليل وتزوير وتزييف لارادة المصريين وتسيرها وفق اهواء المتأمريكيين والمتاتركيين والمتحماسيين وفق تسطيرهم أكاذيب وأضاليل وافتراءات مكنتهم من خداع المصريين واوقعتهم فريسة مصيدة لاصطياد أبنائهم فى الميادين ونسبوا ذلك دون وازع اخلاقى او دينى الى مبارك وحبيب العادلى.!!

من قتل المتظاهرين ؟!!

-سؤال يدفعنا الى التساؤل من اعد سيناريو "موقعة الجمل "؟!! من الاجابة يتبين لنا هو الشخص الذى اعد سيناريو قتل المتظاهرين !! هو ذات الشخص الذى أعد سيناريو اقتحام السجون على مستوى الجمهورية !! وهو ذات الشخص الذى هرب محمد مرسى ورفاقة من سجن "وادى النطرون" وعناصر من حماس وعناصر من حزب حسن نصر الله!! هو الشخص الذى دمر ونسف سور مقارات امن الدولة بالشيخ زويد وفى بعض المحافظات وفى شمال سيناء R.B.G وهو ذات الشخص الذى أعد سيناريو حرق مقارات أمن الدولة !! وهو ذات الشخص الذى حرق انابيب الغاز فى شمال سيناء على فترات متعاقبة !! وهو ذات الشخص الذى حرق محكمة الجلاء برمسيس !!؟ وهو الشخص الذى حرق مقارت الاحوال المدنية برمسيس !!وهو الشخص الذى اعد سيناريو تجيش الناس فى الميادين !! هو ذات الشخص الذى امر بالاتفاق او التعاون او المشاركة مع حرس الجامعة الامريكية بالاستيلاء على سيارتى السفارة الامريكية واستخدامهم فى قتل واصابة المصريين !! وهو ذات الشخص الذى اعد سيناريو محاصرة ميدان التحرير والاعتصام به !! هو الذى الشخص الذى اعطى اوامرة للاشخاص الذين اعتلوا أسطح العمارات بالتحرير والميادين الاخرى ؟! هو الشخص الذى طب منه اللواء حمدى بدين ان ينزل الاشخاص الذين يعتلوا الاسطح والا قتلهم من أعلى ؟! واستجاب له وأمر بأنزالهم من على الاسطح. هو الذى الشخص الذى تطاول فى التحدى للجميع واخذ فى املاء اوامره على القيادة العسكرية هذا هو ما دفع الديب الى ان الدفع بأن المتسبب فيه طرف ثالث سماه تارة العناصر الاجنبية .

وتارة اخرى بعناصر اعتلت اسطح الجامعة الامريكية ، وتارة ثالثة بالعدو الصهيونى الذى سعى الى تخريب البلاد. وهو ما أكدته أقوال الشهود والمشاهدين المشهد عن قرب ، ودعمته الوقائع التى ارتكبت طيلة تلك المدة الى ان وصل الاخوان والسلفيين الى السيطرة على مقاليد الامور بالبلاد. وهو ما يتفق مع المنطق والثابت باوراق القضية.

هل مبارك شخصا عاديا يمكن محاكمته أمام القضاء العادى أم محكمة خاصة؟

هل دستور ١٩٧١ سقط أم لا؟

إنتهاء شرعية «مرسى» !؟

يوم ٢٠١٢/١١/٢١ هو المتمم للاعلان الدستورى ٢٠١٢/٨/١٢الذى انهى شرعية مرسى القانونية والدستورية فى تولى أمور البلاد والعباد. فالاعلان الدستورى الاول الصادر من مرسى فى ٢٠١٢/٨/١٢ هو بداية فقد مرسى لشرعيته القانونية والدستورية وسنوضحه كما جاء منه على النحو التالى : بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادرفي ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ من يونيه سنة ٢٠١٢ قرر

(المادةالأولى)

يلغى الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ من يونيه سنة ٢٠١٢ ويلاحظ: ان الاعلان الدستورى المكمل الذى الغاه مرسى فى عنجهية لا مثيل لها هو الذى اصبغ على مرسى الشرعية القانونية والدستورية باعلانه اداء اليمين امام المحكمة الدستورية والا كان منصب الرئاسة معلق الى حين انتخاب مجلس نواب جديد!! جاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساء الأحد ٢٠١٢/٦/١٧، لينص على أن الرئيس القادم سيحلف اليمين أمام المحكمة الدستورية، حيث نص فى المادة ٣٠ الفقرة الثالثة:

إذا كان مجلس الشعب منحلا أدى الرئيس اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا. لمعالجة الاشكالية الدستورية خاصة بعد ان استصدرت المحكمة الدسنورية حكمها يوم ٢٠١٢/٦/١٤ بحل مجلس النواب ، وهو ما يحول عمليا وقانونيا ودستوريا وفق المادة ٣٠ من الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٠١١/٣/٣٠ والتى تنص " يؤدى الرئيس امام مجلس الشعب قبل ان يباشر مهام منصبة اليمين الاتية .....وهو الذى وافق عليه مرسى والذى على اساسه أكتسب شرعيته القانونية والدستورية كمرشح للرئاسة وفق المواد ٢٧ ، ٢٨ من ذات الاعلان ان يكون رئيسا للجمهورية الا بعد ان يقوم باداء اليمين امام مجلس النواب ؟! ومجلس النواب غير موجود بحكم المحكمة الدستورية ، الامر الذى اقتضى من المجلس العسكرى التدخل بالاعلان الدستورى المكمل فى ٢٠١٢/٦/١٧ اى بعد حل مجلس النواب بـ ٤٨ ساعة بمعالجة هذة الاشكالية الدستورية بأن ينص على اداء اليمين امام المحكمة الدستورية بدلا من مجلس النواب المنحل والا علق منصب الرئاسة وهو مارفضه المجلس العسكرى !! بالتالى الاعلان الدستورى المكمل هو الذى اضفى الشرعية القانونية والدستورية على مرسى فالغائه من الاخير فقد الاخير شرعيته القانونية والدستورية هذا من ناحية وأن المجلس العسكري سيحتفظ بصلاحيات التشريع حتى انتخاب مجلس شعب جديد وهو ما نص عليه فى المادة ٥٦ مكرر:

يباشر المجلس العسكرى الاختصاصات المنصوص عليها فى البند ١ من المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري "المتعلقة بالتشريع وإقرار الموازنة" لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته اختصاصاته. وهنا يثار تساؤل ما هو نص المادة ٥٦ من الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ الذى استند اليه الاعلان الدستورى المكمل ٢٠١٢/٦/١٧ " يتولى المجلس الاعلالى للقوات المسلحة ادارة شئون البلاد ، وله فى سبيل ذلك مباشرة السلطات الاتية :البند١- التشريع . البند ٢ اقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها. هذه ليست بدعة من المجلس العسكرى بل نص عليه فى الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ فى المادة ٢٥ " رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وذلك على الوجه المبين بهذا الاعلان والقانون. ويباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الاعلان المبين فى البندين ١ ، ٢ وهو الاعلان الذى وافقت عليه كافة القوى السياسية والوطنية والحزبية واجريت على اساسه الانتخابات البرلمانية والرئاسية وانتخب على اثره مرسى رئيسا للبلاد!!؟

(المادةالثانية)

يستبدل بنص المادة ٢٥ فقرة ٢ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ النص الآتي : ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من هذا الإعلان .

يلاحظ الاتى: ان المادة الثانية من اعلان مرسى اخرجته على الشرعية القانونية والدستورية لخروجه على الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٣/٣٠ الذى وافق عليه ، وعلى اساسه اضفى الشرعية على انشاء الاحزاب الدينية ، وعلى اساسه رشح مرسى لانتخابات الرئاسة وفق المادة ٢٦ ، ٢٧ منه ، وعلى اساسه اجريت انتخابات رئاسة الجمهورية واعلن مرسى رئيسا للبلاد وفق المادة ٢٨ من هذا الاعلان.

(المادةالثالثة)

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوما جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها ، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده .وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد

(المادةالرابعة)

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره برئاسة الجمهورية

حل الأحزاب الدينية ضرورة

يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ تنظر محكمة الامور المستعجلة بالاسكندرية جلسة حل ١٧ حزب ذات عقيدة دينية فهل ستشهد الحياة السياسية الدستورية المصرية خلو الساحة من الاحزاب ذات الطبيعة الدينية كما رأينا فى الحكم ٤٩٨٢١ لسنة ٦٠ قضائية عليا الصادر من المحكمة الدستورية فى ٩-٨-٢٠١٤ بحل حزب الحرية والعدالة بداية لحل الاحزاب الدينية خاصة بعد ان عجزت المادة ٧٤ من دستور ٢٠١٤ تحديد الاحزاب ذات الطبيعة الدينية بالتالى لم تغير شيئا فى المعادلة الحزبية ذد على ذلك وجود المرسوم العسكرى بقانون رقم ١٢لسنة ٢٠١٢ الذى عدل بموجبه قانون الاحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والذى على اثره اضفى الطابع الشرعى على تلك الاحزاب الدينية الكل يترقب ما سيصدر عن محكمة الامور المستعجلة وعلى اثره يتم تحديد هوية البرلمان القادم.